

هيكل الموت الاجتماعي

دراسة كمية عن التواجد المُتزعج للشباب الكويزيين/ات في
"الجمهورية الجديدة" في مصر

أغسطس ٢٠٢٦

نورا نورالله، صامويل راي، محمد (نور) أبو طالب

عن مركز القاهرة ٥٢

مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، المركز الإقليمي الرائد الذي يخصص اهتماماً خاصاً بقضايا الحريات الجنسية والجسدية للمجتمعات المهمشة. نحن في القاهرة ٥٢ نعتمد على مبدأ التقاطعية، مدركين لتعقيد القضايا المتصلة بالعدالة وتداخلها.

هدفنا هو الدفاع عن الحريات الجنسية والجسدية، بشكل خاص للأقليات الجندرية والجنسية المهمشة والموصومة، شاملة الأفراد من مجتمع الم.ع.، والمتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية، والعاملين/ات في الجنس التجاري، والنساء المعنفات.

www.cairo52.com
info@cairo52.com

طريقة مقترحة للاستشهاد:

نورا نورالله، صامويل راي، محمد (نور) أبو طالب، هيكل الموت الاجتماعي: دراسة كمية عن التواجد المُتزعزع للشباب الكوريين/ات في «الجمهورية الجديدة» في مصر، مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، أغسطس ٢٠٢٦

هيكل الموت الاجتماعي:

دراسة كمية عن التواجد المُتزعزع للشباب الكوريين/ات في «الجمهورية الجديدة» في مصر

المؤلفون/المؤلفات

نورا نورالله، باحثة واستشارية بارزة في مجال حقوق الإنسان. تشمل خبرتها مجالات الحريات الجنسية والجسدية، بالإضافة إلى التقاطع المعقد بين الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشغل حالياً منصب المديرة التنفيذية لمركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، وتتابع دراسة الدكتوراه في جامعة برن، حيث تبحث في التجارب المعاشة للأفراد العابرين/ات في مصر. ألقت نورالله عدداً كبيراً من الأوراق العلمية والتحليلات والتقارير، منها "اضطراب الجندر في وادي النيل: هويات العابرين/ات، والقضاء، والإسلام في مصر" و"سلسلة أرشيف الترانس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فهم التوجيهات والممارسات القضائية للاعتراف القانوني بالجندر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

صامويل راي، باحث في العلوم السياسية مقيم في مصر، حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة القاهرة. يتناول عمله قضايا النوع الاجتماعي، والقانون، والحقوق في مصر، مع تركيز خاص على تجارب المجتمعات المهمشة. يركز بحثه الحالي على كيفية تنقل الأفراد العابرين/ات جنسياً ضمن الهياكل القانونية والطبية والبيروقراطية للدولة المصرية، مستنداً إلى عمل ميداني نوعي معمّق يشمل مقابلات وملاحظات ميدانية في عيادة قصر العيني للنوع الاجتماعي. يهدف عمله إلى توثيق أصوات غالباً ما يتم استبعادها من السرديات السائدة لحقوق الإنسان، والمساهمة في فهم أكثر تجذراً وسياقية للواقعين القانوني والاجتماعي للعبّرين/ات جنسياً في مصر.

محمد (نور) أبو طالب، يدرس نور التمريض النفسي، ويقيم بين مصر وكندا. تتركز اهتمامات نور في نقطة التقاطع بين الصحة النفسية، والعلوم، والعدالة الاجتماعية. وينصب التركيز بشكل خاص على دمج الإبداع مع المقاربات العلمية لفهم ودعم المجتمعات الكورية العربية في مصر ومنطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا بشكل أفضل. يهدف عمل نور إلى دراسة وتقديم المساعدة للمتضررين نفسياً من العنف الهيكلي والوصم والتجريم، وذلك بالاعتماد على المعرفة في مجال التمريض النفسي القائمة على الأدلة والمراعية للصدمات النفسية، إلى جانب البحوث المجتمعية.

المحتويات

١ ملخص تنفيذي

٣ مقدمة

٥ المنهجية

٨ النتائج: هيكل الموت الاجتماعي وطبقات النجاة

١٧ الخاتمة: تركيب حالة الطوارئ من صنع الإنسان

١٩ التوصيات: تفكيك النظام البيئي السجني

٢٢ المراجع

ملخص تنفيذي

هذا التقرير، الذي كُلف به معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية، يُوثّق حالة طوارئ نفسية واجتماعية بشكل منهجي بين الشباب الكوريين/ات في مصر. وسط مشروع «الجمهورية الجديدة» للدولة، الذي يركّز على الهيكل المادي والتجانس الأخلاقي التقليدي، تم تهميش الشباب الكوريين/ات في حالة من «الموت الاجتماعي» وهي حالة تُعرّف بالمحو الهيكلي، الإهمال المؤسسي التام، وانغلاق الآفاق المستقبلية داخل الحدود الوطنية.

النتائج الرئيسية

- حالة طوارئ نفسية واجتماعية قاتلة: تكشف الدراسة عن أزمة صحية نفسية كارثية. من بين ١٦٥ مشاركاً/ة، فكّرت ٦٠,٦٪ بجديّة في الانتحار و٥٦,٤٪ حاولوا/ن ذلك. توجد «أزمة تهوّر» حيث حاول/ت ١٢,١٪ الانتحار دون وجود أفكار انتحارية مسبقة، نتيجةً لخدمات بيئية فورية مثل مضايقات الدولة أو النزاع العائلي.
- السجن المنزلي: مع عيش ٨١,٨٪ من المشاركين/ات مع عائلاتهم/ن، تحوّل المنزل من ملاذٍ إلى موقعٍ للاغتراب العائلي والتحكم الشامل. يُقيّم دعم الأسرة بتقييم ضئيلٍ من ١,٢٣ من ١٠، حيث يواجه العديد من الشباب «السكن المشروط» حيث يكون المأوى مشروطاً بإخفاء هويتهم/ن.
- فخ الظهور: إن السلامة في الأماكن العامة مرتبطة عكسياً بالتعبير الذاتي الأصيل. بينما قد يستخدم الرجال المتجانسون جندياً «امتياز الإقناع» لتجنب العنف في الشوارع، إلا أنهم يُمثّلون أعلى عددٍ من الاعتقالات عبر «المصيصة الرقمية» في تطبيقات المواعدة. أبلغت النساء العبارات جندياً عن أدنى تقييماتٍ للصحة النفسية (١٠/٣١) ويواجهن عقاب جسدي فوري على عدم الامتثال.
- الخيانة المؤسسية: إن الدعم في المدارس والجامعات شبه معدوم (١٠/٩٩)، حيث أن توجيه وزارة التعليم رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٤ قد جعل مراقبة التعبير الجندي مؤسسية. في مجال الرعاية الصحية، لا يزال هناك «فخ الظهور الطبي»، حيث يخاف الشباب من طلب المساعدة بسبب تهديد العلاج التحويلي القسري—وتشمل طُرُقهُ الصدمات الكهربائية وتصل إلى مستوى التعذيب.
- الموقع والطبقة: إن الضعف يُحدّد على حسب الموقع والثروة. يُبلغ الشباب الريفيون/ات عن درجة دعمٍ تبلغ فقط ١,٥ من ١٠. أدى انخفاض القيمة الاقتصادية إلى خلق «قفصٍ داخل قفص»، حيث يرى ٦٧,٣٪ من الطلاب والعاطلين/ات عن العمل أن الهجرة هي أملهم/ن الوحيد لكنهم/ن يفتقرون/ن إلى رأس المال لتحقيقها.
- الهجرة من أجل النجاة: إن التأثير التراكمي لهذا المحو هو دافع قوي للخروج. قيّم المشاركون/ات رغبتهم/ن في مغادرة مصر بمعدل ٩,١٤ من ١٠، حيث قيّم ٧١,٥٪ منهم/ن بنسبة ١٠/١٠ بشكلٍ قاطع.

التوصيات الاستراتيجية

١. إصلاح الدولة: إلغاء المادة ٢٥ من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية فوراً وإلغاء التوجيه رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٤ لإنهاء التنمر المؤسسي والاصطياد الرقمي للشباب.
٢. المساواة الطبية: إصلاح قانون النقابة الطبية لاستبدال «التصحيح الجنسي» بالموافقة المستنيرة وفرض حظرٍ قانونيٍّ على جميع أشكال العلاج التحويلي.
٣. مرونة المجتمع: تمويل مبادرات الرعاية الصحية الخاصة المُتقبّلة للكوريين/ات وإنشاء صندوقٍ وطنيٍّ للإسكان الطارئ لتوفير الهروب من العنف الأسري والاعتراق العائلي للشباب ذوي/ات الدخل المنخفض.
٤. الضغط الدولي: الاستفادة من دورة الإبلاغ الذاتي الجنائي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ للمطالبة بإنهاء التعذيب الجنائي (الفحص الشرجي/اختبارات العذرية) وضمن اعتراف أنظمة اللجوء الدولية بأن «إخفاء الهوية» ليس شكلاً من أشكال السلامة، بل حالة نفسية قاتلة.

مقدمة

في المشهد الاجتماعي والسياسي المصري المعاصر، رَوَّجَت الدولة بقوةٍ لـ«الجمهورية الجديدة» — وهي رؤيةٌ للتحديث، التطوير الهيكلي، والتجديد الوطني تهدف إلى تحقيق الاستقرار والقوة داخليًا ودوليًا. ومع ذلك، فإن مشروع بناء الدولة هذا يعمل على منطقي مزدوج: الظهور المُفرط للهيكل المادي — المدن الجديدة، السكك الحديدية، والعواصم الإدارية — يتناقض بشدة مع الإخفاء القسري والمحو المنهجي للمواطنين/ات الذين يُعتبرون/ن «غير مرغوب فيهم/ن» أو «منحرفين/ات» (حمزاوي، ٢٠١٧). من بين أكثر هذه المجموعات استهدافًا هم/ن الشباب الكوريون/ات، الذين يتحدى وجودهم/ن ذاته القومية المُتشددة والمُعَايرة الجنسية التي تدعم الشرعية الأخلاقية للدولة. إن «الجمهورية الجديدة» ليست مجرد شعارٍ للتنمية الاقتصادية؛ إنها مشروع أخلاقي يُطالب بوجود سكانٍ مطيعين/ات ومتجانسين/ات، وينظر إلى أي انحرافٍ عن «الرجل المصري المثالي» أو هيكل الأسرة التقليدي كتهديدٍ للأمن القومي (القاهرة ٥٢، ٢٠٢٥). لفهم الوجود الهش للشباب الكوريين/ات، يجب أولاً وضعهم/ن ضمن المأساة الهيكلية الأوسع لجيلهم/ن. تشهد مصر مفارقةً ديموغرافية عميقة حيث تم قمع «التضخم الشبابي» الهائل بشكلٍ منهجي من قبل اقتصادٍ سياسي يُحرّم الشباب من أساسيات البلوغ الاجتماعي. تُعرّف هذه الحالة باسم «الانتظار»، وهي حالة مراهقةٍ مُعلّقةٍ طويلةٍ وغير إراديةٍ حيث تتأخر العلامات التقليدية للبلوغ — مثل الاستقلال المالي، الزواج، وتأسيس منزلٍ أسريٍ منفصلٍ — إلى أجلٍ غير مسمى (سينجرمان، ٢٠٠٧؛ ديلون ويوسف، ٢٠٠٩). هذه ليست مجرد مرحلةٍ عابرةٍ من التنمية، بل هي فخ هيكلي تفاقم بسبب الهبوط الحاد في قيمة العملة في ٢٠٢٢-٢٠٢٤، والذي أضعف الطبقة الوسطى وجعل تكلفة إقامة حياةٍ مُستقلةٍ إعجازيةً على الغالبية العظمى (البنك الدولي، ٢٠٢٤).

هذا الجمود الاقتصادي له عواقب اجتماعية عميقة، حيث يُجبر الشباب على البقاء في منزل الأسرة حتى الثلاثينيات من العمر، مما يُعمّق اعتمادهم/ن على الجيل الأكبر للبقاء الأساسي (أسعد وكرافت، ٢٠١٥). بينما يُشكّل هذا الاعتماد مصدر إحباطٍ لعامة الشباب، وخاصةً الشباب الكوريون/ات، إلا أنه يُشكّل تهديدًا أمنيًا خطيرًا. إن عدم القدرة على «مغادرة العش» يخلق ديناميكيةً من «المواطنة المشروطة» داخل البيئة الخاصة، حيث يكون الوصول إلى المأوى والطعام مشروطًا بالخضوع الكامل للسلطة الأبوية والامتنال للمعايرة الجنسية (القاهرة ٥٢، ٢٠٢٥). محاصرون/ات تحت سقفٍ واحدٍ مع أوصيائهم/ن، يخضع الشباب الكوريون/ات للمراقبة المستمرة، حيث يعمل المنزل كخطٍ أولٍ لمراقبة الدولة، ويفرض الامتنال الأخلاقي من خلال تهديد التشرد، العنف، أو العلاجات «التصحيحية» القسرية. ينعكس هذا الضغط الداخلي في مشهدٍ سياسي مُعادٍ ينظر إلى استقلالية الشباب بِشك. بعد ثورة ٢٠١١، احتُفل بالشباب لفترةٍ وجيزةٍ ككونهم/ن «طلّعة» التغيير، لكن الوضع السياسي بعد ٢٠١٣ غيّر من النشاط الشبابي المستقل ليُصبح مصدرًا للفوضى و«تهديدًا للأمن القومي» (حمزاوي، ٢٠١٧). وفي هذا الفراغ، سعت الدولة إلى ترسيخ شرعيتها من خلال تبني نسخةٍ قوميةٍ مُفرطةٍ من المحافظة الاجتماعية، واضعةً نفسها كالحارس النهائي لـ «قيم الأسرة المصرية» لإبطال المعارضة السياسية. تُبرّر هذه الأيديولوجية الانتقال من المضايقة المُتقطعة إلى التجريم المنهجي «بحكم القانون»، حيث تستخدم الدولة القانون رقم ١٧٥ لعام ٢٠١٨ (قانون الجرائم الإلكترونية) — وتحديدًا المادة ٢٥ التي تُجرّم انتهاك «قيم الأسرة» — لاستهداف الحياة الرقمية للشباب (ريغوت، ٢٠٢٢).

وقد أدى ذلك إلى «فخ الظهور» حيث ترتبط السلامة العامة عكسيًا بالتعبير الحقيقي. يُجبر الشباب الكوريون/ات على التنقل في «المصيدة الرقمية» حيث يتم تسليح أدوات بناء المجتمع في الوقت نفسه من قبل شرطة الآداب لاستخدامها في الاصطياد الرقمي على تطبيقات المواعدة (ريغوت، ٢٠٢٢).

يتم تقنين هذه المراقبة من خلال إجراءاتٍ إداريةٍ في نظام التعليم، مثل توجيهات وزارة التعليم رقم ١٩٤٤ لعام ٢٠٢٢ ورقم ٢٥ لعام ٢٠٢٤، والتي تفرض حملات توعيةٍ ضد «السلوكيات المنحرفة»، مما يُجسّد التنمر ضد الشباب الكوريين/ات عمليًا بشكلٍ فعال (مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠٢٢؛ درج، ٢٠٢٢). علاوةً على ذلك، بالنسبة للشباب العابرين/ات جندريًا، يتم تقنين «الموت الاجتماعي» من خلال العنف الإداري مثل التوجيه رقم ٢٥/٢٠٢٤، الذي يفرض اختبارات الكروموسومات الجنائية لإثبات وجود «خطأ بيولوجي» في تعديلات خانة الجنس، مما يضعهم/ن في «متاهة قانونية» دائمة (نور الله، ٢٠٢٥). يزيد من هذه الضغوط القانونية نظام بيئي رسمي للعلاج التحولي، يصل إلى حد التعذيب ويُؤسّس من خلال هيئات دينية وطبية كبرى (أطيف، ٢٠٢٤؛ ويليامز، ٢٠٢٣). تشمل الطرق الصدمات الكهربائية، التخدير الطبي القسري باستخدام المهدئات، والفحوصات الشرجية «التشخيصية» المُهينة (أطيف، ٢٠٢٤). وقد بلغت هذه العوامل الهيكلية ذروتها في أزمةٍ صحيةٍ نفسيةٍ كارثيةٍ حيث يُمارس ٧٠,٣٪ من الشباب إيذاء النفس و٥٦,٤٪ حاولوا/ن الانتحار. يجب فهم هذه الأرقام ليس كأعراضٍ فردية، بل كاستجاباتٍ عقلانيةٍ لبيئةٍ تسعى لمحوهم/ن، مما يُجبر الشباب على اعتبار الهجرة خيارهم/ن الوحيد للاستمرار في الوجود، حيث يُقيّم المشاركون/ات رغبتهم/ن في المغادرة بمعدل ٩,١٤ من ١٠.

المنهجية

تستند منهجية هذا التقرير إلى إطار «QuantQueer»، وهو نهج يُجَدُّ الأساليب الكمية التقليدية لخدمة المجتمعات الكويرية بشكل أفضل من خلال إعطاء الأولوية للسلامة، إنتاج البيانات التشاركية، ورفض التحيزات البحثية للمُغايرة الجنسية (Strunk، ٢٠٢٤). تم جمع البيانات من خلال مسح كمي مقطعي عبر الإنترنت أجري بين مايو ٢٠٢٤ ويوليو ٢٠٢٥. كان هذا الإطار الزمني حاسماً لالتقاط الضغوط المُتصاعدة للتقلبات الاقتصادية وتكثيف الرقابة الحكومية بعد التوجيهات الإدارية الأخيرة. استُخدمت عملية جمع العينة طريقة كرة ثلج رقمية ضمن شبكات كويرية آمنة ومغلقة على منصات مثل تيليجرام وسيجنال، مما يضمن تمكين المشاركين/ات من التحقق من صحة البحث داخل الدوائر الموثوقة قبل المشاركة. كانت هذه الطريقة ضرورية للوصول إلى الأفراد «الذين يصعب الوصول إليهم/ن» الذين يظلون/لن خفيين/ات أو غير مرئيين/ات في الأماكن العامة بسبب «فخ الظهور» (ريغوت، ٢٠٢٢). لضمان أعلى مستوى من الأمان الرقمي، تم جمع جميع البيانات عبر منصات مشفرة من طرف إلى طرف وتم إخفاء هويتها عند التقديم، دون تخزين عناوين الـ IP أو بيانات وصفية تعريفية.

كان أحد الركائز الأساسية في الإطار الأخلاقي لهذه الدراسة هو التنازل المُتعمَّد عن موافقة الوالدين للقاصرين/ات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧ عامًا، في سياق المجال المنزلي السجني، فإن طلب موافقة الوالدين للبحث في الهوية الجنسية والجندرية ليس فقط عائقاً أمام المشاركة، بل يُشكل تهديداً نشطاً للسلامة الجسدية للشباب. نظراً لأن القبول الأسري المُسجل في هذه الدراسة كان متوسط ١٢,٣ من ١٠ فقط، فإن أي اتصال مع الأوصياء قد يؤدي إلى «الموت الاجتماعي»، العنف الأسري، أو العلاج التحويلي القسري. يدعم هذا التحريف الأخلاقي بروتوكولات بحث الشباب المُعتمدة التي تُجادل بأنه عندما تكون بيئة منزل القاصر/ة معادية بطبيعتها، فإن الواجب الأساسي للباحث/ة هو حماية المُشارك/ة وليس الالتزام بمعايير الوصاية التقليدية (تايلور ودواير، ٢٠١٥).

تكونت العينة النهائية من ١٦٥ مشاركاً/ة تتراوح أعمارهم/ن بين ١٣ و٢٥ عامًا. تتحدى الديموغرافيات التصورات المُوحدة للهويات الكويرية من خلال الكشف عن تنوع غني في التعبيرات الجندرية، بما في ذلك تمثيل كبير للأفراد غير الثنائيين/ات والمرنين/ات جندرياً. يغلب عليهم/ن السكان المصريون/ات (٩٢,٧٪) وقيمون/ن بشكل رئيسي في المراكز الحضرية، حيث يقيم ٦٧,٣٪ في المدن الكبرى و٢٨,٥٪ في المدن المتوسطة الحجم. والأهم من ذلك، أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء الشباب يُعرّف بأوضاعهم/ن المعيشية؛ يعيش ٨١,٨٪ مع عائلاتهم/ن، بينما يعيش فقط ٧,٩٪ بمفردهم/ن. هذا المعدل المرتفع من التعايش المنزلي، إلى جانب حقيقة أن ٦٧,٣٪ منهم/ن طلاباً، يؤكد مستوى الاعتماد المالي والجسدي الذي يجعل الشباب الكويريين/ات عرضةً بشكل خاص للعنف الهيكلي والأسري.

الجدول ١: التوزيع الديموغرافي للمستجيبين/ات (عدد=١٦٥)

الفئة	العدد	النسبة المئوية
الهوية الجندرية		
رجل متجانس جندرياً	٥٧	٣٤,٥٥٪
امرأة متجانسة جندرياً	٢٩	١٧,٥٨٪
غير ثنائي/ة	٢٧	١٦,٣٦٪
امرأة عابرة جندرياً	٢٣	١٣,٩٤٪
رجل عابر جندرياً	١٧	١٠,٣٠٪
غير ذلك / غير متأكدة/ة / مرن/ة جندرياً	١٢	٧,٢٧٪
الوضع المعيشي		
مع العائلة	١٣٥	٨١,٨٢٪
وحيد/ة	١٣	٧,٨٨٪
سكن غير ثابت / غير مستقر	١٢	٧,٢٧٪
مع الأصدقاء / الشركاء	٥	٣,٠٣٪
حالة العمل		

الفرقة	العدد	النسبة المئوية
طالب/ة	١١١	٦٧,٢٧٪
موظف/ة	٣٥	٢١,٢١٪
عاطل/ة عن العمل	١٥	٩,٠٩٪
طالب/ة وموظف/ة	٤	٢,٤٢٪

كما أخذ تصميم البحث في الاعتبار التحديات المُحددة لنزاهة البيانات والتعقيدات الأخلاقية لعلاقة الباحث/ة بالمُشارك/ة في السياقات القمعية. تم تنفيذ عملية التحقق من البيانات والتنظيف متعددة المراحل للحفاظ على أعلى معايير الدقة. شمل ذلك إزالة الإدخالات المُكررة—التي تم تحديدها من خلال فحوصات الاتساق الداخلية بدلاً من تتبع عنوان الـ IP—واستبعاد الاستجابات غير المُكتملة أو الشاذة. علاوةً على ذلك، تم تنظيف الردود المتعلقة بالجنس والهوية الجنسية يدوياً لمراعاة الاختلافات اللغوية في العربية والإنجليزية، مما يضمن تصنيف التعريف الذاتي المتنوع للشباب بدقة.

كان المحور الأساسي في عملية بناء الثقة هو تبني نهج «المُوقَّعة المُتغيِّرة». قاد البحث باحثون/ات يحملون/ن مكانةً «داخليةً» داخل المجتمع، مما سهل الوصول إلى المساحات الرقمية الآمنة وضمان أن لغة المسح كانت ذات صدق ثقافي ولغوي (Strunk, ٢٠٢٤). ساعدت هذه الطريقة التشاركية في التخفيف من اختلال القوة الموجود غالباً في الأبحاث، مما أتاح للمشاركين/ات رؤية الدراسة كأداةٍ للدفاع عن أنفسهم/ن بدلاً من مجرد تمرينٍ استخراجي. تم تحليل البيانات النوعية من الأسئلة المفتوحة باستخدام التحليل الموضوعي الاستقرائي، مما سمح بظهور موضوعاتٍ مثل «الموت الاجتماعي» و«الاصطياد الرقمي» مباشرةً من أصوات الشباب.

وأخيراً، بينما تُوفّر البيانات لمحةً قويةً عن الأزمة الحالية، من المهم الاعتراف بحدود الدراسة. وبسبب الاعتماد على التوظيف الرقمي، تتكون العينة بشكلٍ رئيسي من شبابٍ لديهم/ن وصولاً للإنترنت ودرجة معينة من الثقافة الرقمية. وبالتالي، قد تُقلّل النتائج من تمثيل تجارب أولئك الذين يعيشون/ن في فقرٍ مدقعٍ أو في المناطق الريفية النائية الذين يفتقرون/ن إلى الأدوات اللازمة للتنقل في «المصيدة الرقمية». ومع ذلك، فإن درجة التركيز الحضري العالية في العينة تعكس حقيقة أن ظهور مجتمع الميم عين والشرطة الحكومية يُشعّره بشكل أكبر في المراكز الحضرية الكبرى (نورالله، ٢٠٢٥).

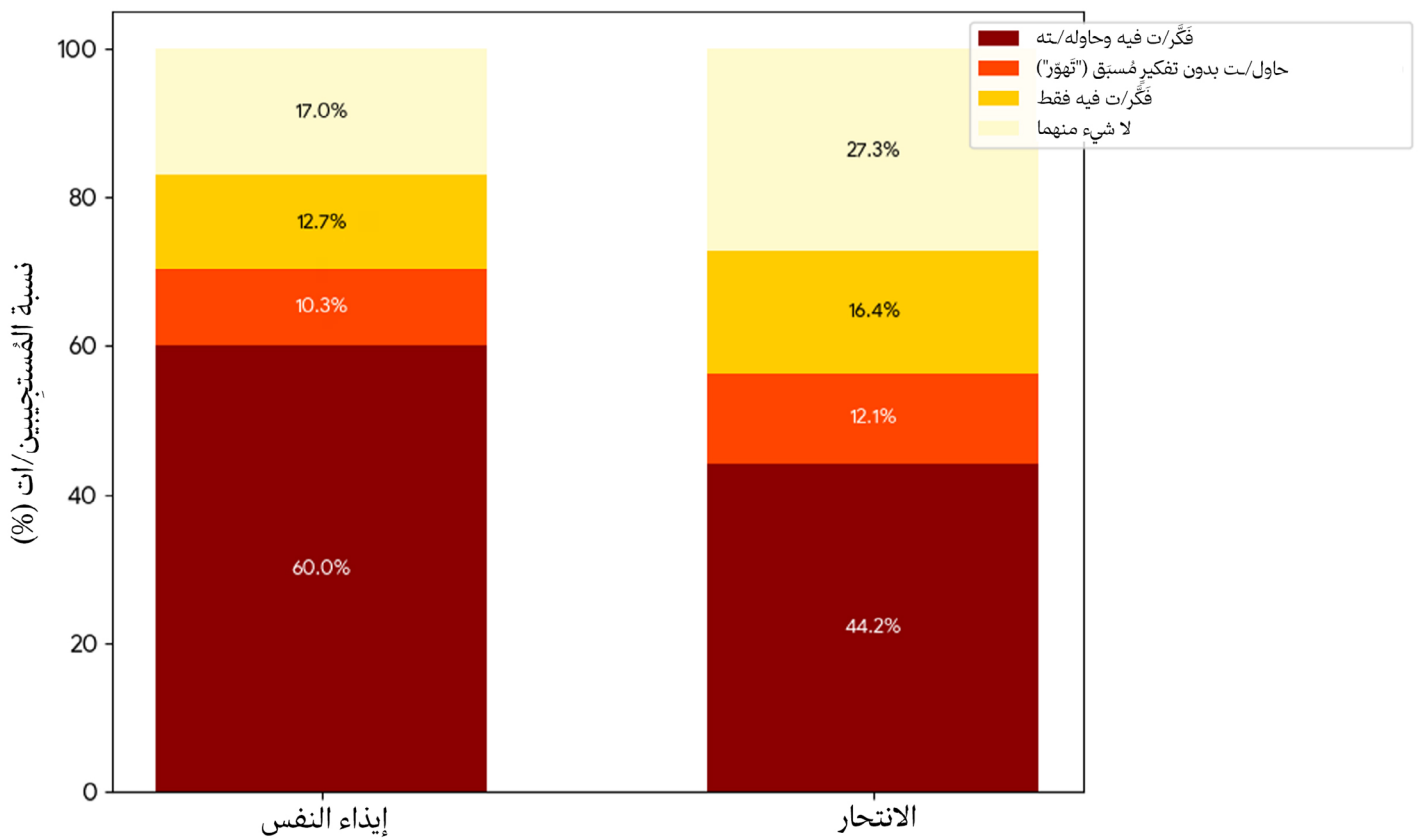
النتائج: هيكل الموت الاجتماعي وطبقات النجاة

توثق نتائج هذه الدراسة نظامًا إيكولوجيًا نظاميًا من العنف يُترجم السياسات على مستوى الدولة إلى معاناة فردية حادة. من خلال تحليل تقاطع الصحة النفسية، الدعم المؤسسي، الهوية الجندرية، الجغرافيا، والكويرية الملحوظة، يظهر نمط واضح من «الموت الاجتماعي» — وهو حالة يتم فيها تجريد الشباب الكويري بشكل منهجي من وكالتهم/ن، أمانهم/ن، وآفاق مستقبلهم/ن داخل حدودهم/ن.

حالة الطوارئ النفسية والاجتماعية: الاستجابة العقلانية للمحو

تكشف مؤشرات الصحة النفسية المؤثقة في هذه الدراسة عن حالة طوارئ كارثية تتجاوز بكثير المعايير العالمية لشباب مجتمع الميم عين. من بين ١٦٥ مشاركًا، أفاد ٧٣٪ بأنهم/ن فكروا/ن بجديّة في إيذاء النفس خلال العام الماضي، بينما مارس ٣٠٪/٧٠ نشاط ذلك. والأكثر حرجًا، أن ٦١٪ من المشاركين/ن فكروا/ن بجديّة في الانتحار و٣٦٪/٥٦ حاولوا/ن الانتحار. تشير هذه الأرقام إلى أنه في السياق المصري، اختفت الفجوة التقليدية بين التفكير والفعل فعليًا؛ حوالي ٩٣٪ من الذين يفكرون/ن في الانتحار في هذه الفئة قاموا/ن بالمحاولة بالفعل. وقد لخص أحد المشاركين/ات هذه الحالة الكارثية بشكل مؤثر، حيث ذكر/ت أن سماع «قصص أشخاص لم يستطيعوا/ن أن يتحملوا/ن المزيد» يدفعه/ها للتفكير في «اتباعهم/ن».

الشكل ١: الوجود المميت (التفكير مقابل الفعل)



الشكل ١: الوجود المميت: التفكير مقابل الفعل.

يُوضّح هذا الرسم الفجوة الصغيرة بين الضيق النفسي والفعل الجسدي. هو يُظهر أن ٦٠٪ من المشاركين/ات فكروا/ن وحاولوا/ن إيذاء النفس في نفس الوقت، بينما ٤٤٪/٢٤ فكروا/ن وحاولوا/ن الانتحار. والأهم من ذلك، تُبرز البيانات «أزمة تهوّر» حيث حاول ١٢٪/١٢ الانتحار و٣٠٪/٣٠ حاولوا/ن إيذاء النفس دون أي اعتبار جدي مسبق، مما يشير إلى أن المحفزات البيئية الفورية — مثل إيقاف من الشرطة، مواجهة عائلية مفاجئة، أو مضايقة علنية — تؤدي إلى أفعال تهدد الحياة تتجاوز علامات التحذير النفسية التقليدية. هذه النتائج ليست مؤشرات على الأمراض الفردية، بل هي استجابات عقلانية «للنظام البيئي السجني» المُصمّم لمحو الهويات غير المُمتثلة.

تزداد شدة هذه الأزمة عند مقارنتها ببيانات الشمال العالمي؛ بينما أفاد مشروع تريفور أن ٤٠٪ من شباب مجتمع الميم عين في الولايات المتحدة فكروا/ن بجديّة في الانتحار و٢٩٪ من الشباب العابرين/ات جندريًا وغير الثنائيين/ات حاولوا/ن ذلك، تُظهر العينة المصرية معدلات ٦١٪/٦٠.

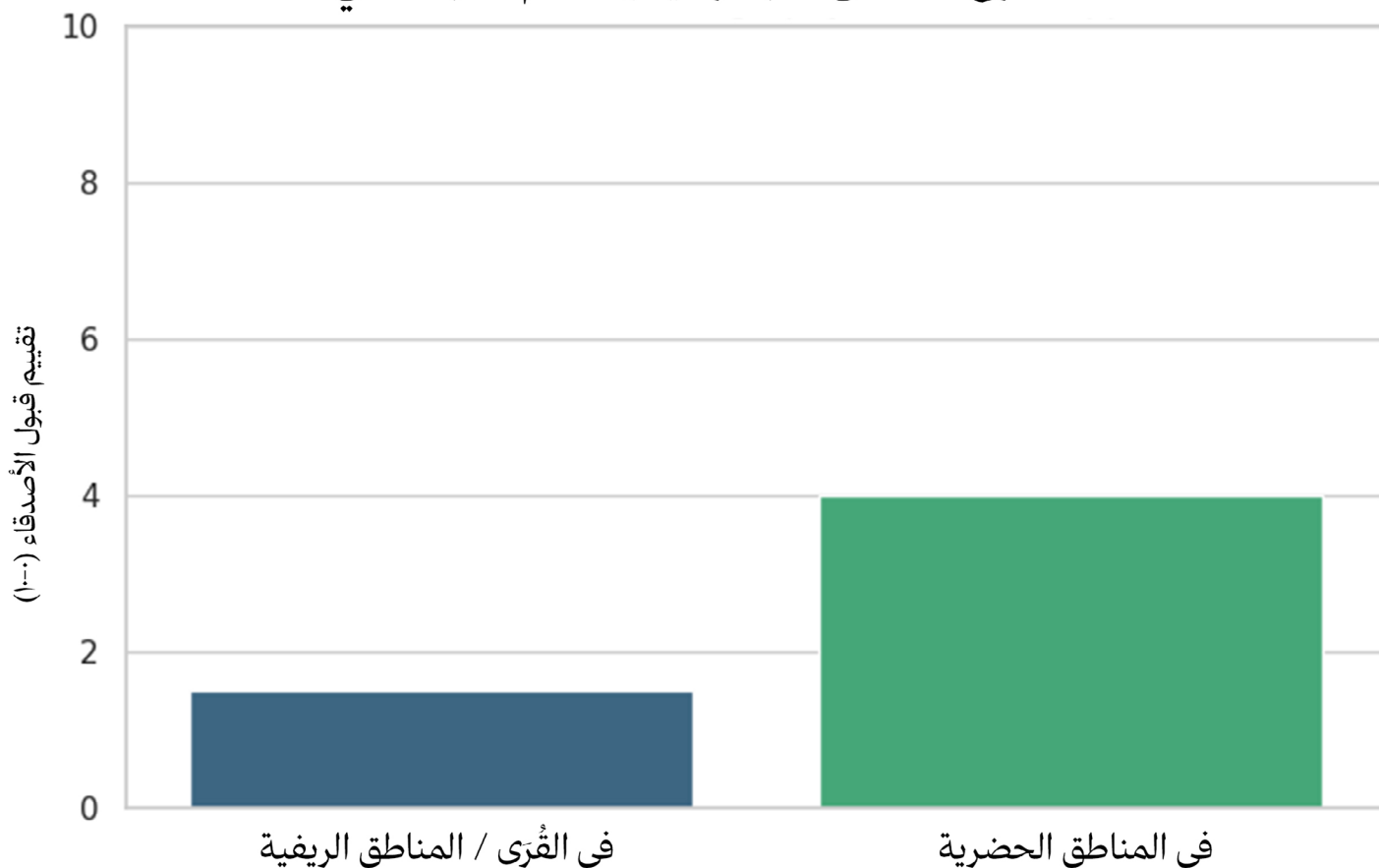
للتفكير في الانتحار و٣٦,٥٦٪ للمحاولات. هذا التفاوت يتحدى الافتراض القائل بأن «ضغط الأقلية» هو ثابت عالمي؛ في مصر، الضغط وجودي، مدفوع بالتخلي الهيكلي واضطهاد الدولة النشط. يتفاقم هذا الرعب الوجودي من خلال «إرث الصدمة» الجماعي وتأثير «الصدمة التعاطفية»، حيث يُمثل اضطهاد الدولة العلني لأيقونات مثل سارة حجازي شكلاً من أشكال الإرهاب النفسي لهذا الجيل. أوضحت إحدى المشاركات عمق هذا الارتباط قائلة: «أتذكر سارة حجازي كل يوم وبُكي عليها عدة مرات في الأسبوع... أشعر أنني وحيدة وخائفة من المستقبل».

هذا الشعور السائد بالخوف هو رفيق دائم للكثيرين/ات، كما عبر عنه أحد المشاركين/ات الذين ذكروا/ن: «كشخص كويتي يعيش في مصر، أفكر في مئات الأشياء قبل أن أغادر المنزل». أجبرت هذه البيئة ٣,٧٠٪ من الشباب على استخدام إيذاء النفس كآلية تأقلم جسدية لإدارة الضغط النفسي الساحق «للحياة المزدوجة» التي يتم عيشها في حالة انفصال مستمر و«طيار آلي». إن الضغط الداخلي هائل لدرجة أن الشباب يصفون/ن شعورهم/ن بأنهم/ن في «فراغ»، غير قادرين/ات على إيجاد حل وسط بين عيش «حياة مزيفة» أو «المخاطرة بالحياة». تواجه المجموعات الفرعية المهْمُشة مستويات أعمق من المعاناة، حيث أبلغت النساء العابرات عن أدنى متوسط تقييمات الصحة النفسية بنسبة ٣١ من ١٠. ضمن العينة، أبلغ المشاركون/ات الأصغر سناً الذين تتراوح أعمارهم/ن بين ١٣ و١٥ عاماً والعاطلين/ات عن العمل أيضاً عن انخفاض ملحوظ في متوسط درجات الصحة النفسية، مما يبرز كيف تتقاطع القوة الاقتصادية والضعف المرتبط بالعمر مع الهوية الكويتية ليؤدي إلى تفاقم الضيق.

جغرافيا الاستبعاد: الواقع الريفي مقابل الحضري

في حين أن الوجود الكويتي مُتزعزع في جميع أنحاء مصر، فإن الضعف يزداد بشكل كبير بسبب الجغرافيا، مما يخلق ما يمكن تسميته «التسلسل الهرمي المكاني للمعاناة». تشير البيانات إلى أن المشاركين/ات المقيمين/ات في المناطق الريفية والقرى يعانون/ين من أشد النتائج الصحية النفسية وأبلغوا/ن عن أدنى مستويات الأمان المتصور في الأماكن العامة. يتم قياس هذا العزل الجغرافي عددياً من خلال نقص كارثي في الدعم الاجتماعي؛ أبلغ المشاركون/ات الريفيون/ات عن درجة قبول للأصدقاء الكويتيين/ات بلغت فقط ١٥ من ١٠، وهو تناقض صارخ مع متوسط ٤٠ الذي أبلغ عنه العاملون/ات في المدن الكبرى الحضرية.

الفراغ المُطلَق: الجغرافيا والدعم الاجتماعي



الشكل ٢: الفراغ المُطلَق: الجغرافيا والدعم الاجتماعي.

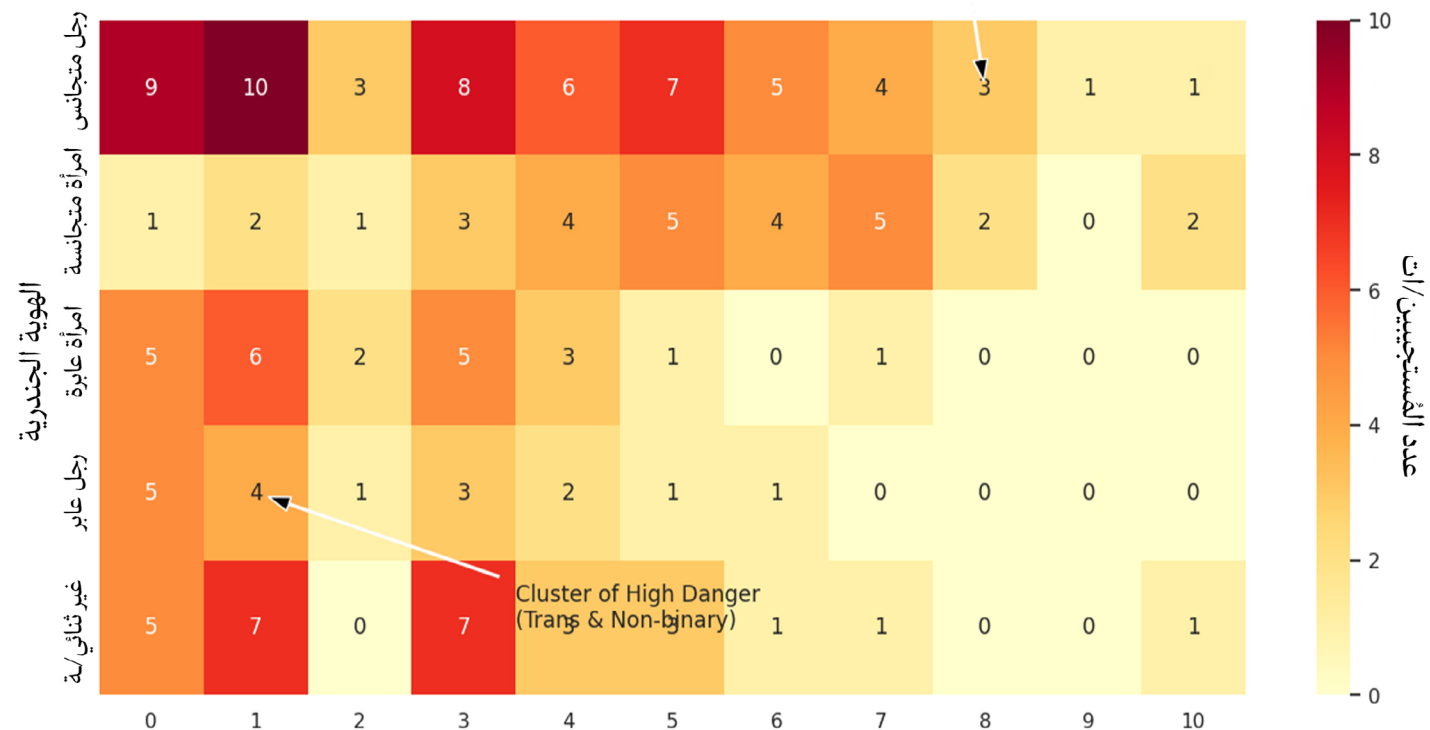
يسلط هذا الرسم الضوء على التفاوت الإقليمي في شبكات الأمان. إنه يُظهر أن العيش في المناطق الريفية أو القرى يؤدي إلى انخفاض كبير في قبول الأصدقاء وتراجع مقابل في درجات الصحة النفسية مقارنةً بالمدن الكبرى الحضرية، مما يوضح كيف أن العزلة الإقليمية تعمل كطبقة إضافية من العنف الهيكلي.

تعكس البيانات النوعية «فراغًا مطلقًا» من الموارد في هذه المناطق. لخص أحد المشاركين/ات من صعيد مصر بشكل مؤثر معاناة الحياة الريفية متعددة الطبقات: «الحياة هنا أصعب بكل الطرق التي يمكنك تخيلها... كل شيء صعب جدًا، إيجاد أصدقاء، حتى الأطباء النفسيين/ات، معظمهم/ن ليسوا/ن جيدين/ات». يمتد هذا النقص في الوصول إلى خدمات الصحة النفسية، التي تُصنّف بأنها أكثر صعوبة في الوصول إليها في المناطق الريفية مقارنةً بالمراكز الحضرية الكبرى مثل القاهرة أو الإسكندرية، حيث توجد فرص عمل متنوعة وثقافات فرعية أكثر تنوعًا قليلًا. يعمل «فخ الظهور» أيضًا بشكل مُميت أكثر في المناطق الريفية، حيث تجعل المراقبة الاجتماعية المتناسكة «الإقناع» أو الحفاظ على «حياة مزدوجة» أمرًا شبه مستحيل. في هذه السياقات، فإن تهديد «الموت الاجتماعي» ليس احتمالًا بعيدًا، بل هو واقع فوري، حيث أن غياب دوائر اجتماعية بديلة أو مساحات آمنة يعني أن خرقًا واحدًا للظهور قد يؤدي إلى عزلة تامة أو ضرر جسدي مباشر. وبالتالي، يُبلغ الشباب في هذه المناطق عن أعلى رغبة في الهجرة، حيث يرون/ين أن مركز المدينة — أو غالبًا الحدود الدولية — هو الموقع الوحيد الممكن للبقاء.

فخ الظهور: الهوية الجندرية وجهد «الإقناع»

إن الضعف في السياق المصري يتسم بشكل كبير بالتفاعل بين الهوية الجندرية والكويرية الملحوظة، مما يدعم إطار عمل «فخ الظهور» حيث غالبًا ما تُشتَرى السلامة العامة على حساب النزاهة النفسية. بينما أبلغت النساء العابرات جندريًا عن أدنى متوسط تقييمات الصحة النفسية في الدراسة (٣١ من ١٠)، تكشف البيانات أن الرجال المثليين المتجانسين جندريًا ينتقلون في بيئة ضيق قاتلة مماثلة، وإن كانت مختلفة، بمتوسط درجة ٤.٢ فقط.

الشكل ٣: فخ الظهور (الكويرية الظاهرة مقابل السلامة العامة)



تقييم السلامة العامة الظاهرية (٠ = الخطر الشديد، ١٠ = السلامة النسبية)

الشكل ٣: فخ الظهور: الكويرية الظاهرة مقابل السلامة العامة.

تكشف هذه الخريطة الحرارية عن تفصيل مهم في «سياسة الإقناع». بينما يُبلغ بعض الأفراد المتجانسين/ات جندريًا عن درجات أمان أعلى بسبب «امتياز الإقناع» الخاص بهم/ن، فإنهم/ن أيضًا يملؤون/ن مناطق الخطر القصوى (الدرجات ١-١٠) بأعداد مطلقة عالية. هذا يعكس واقعًا

حيث «الإقناع» ليس درعًا ثابتًا، بل أداءً هشًا ومرهقًا.

ينشأ الضيق العميق الذي لوحظ عبر نطاق من يتم تحديدهم/ن كذكور عند الولادة (AMAB) من رقابة مفروطة من الدولة تجاه الأنوثة. في «الجمهورية الجديدة»، تُطالب الدولة بوجود «رجل مصري مثالي» مطيع، وترى أي انحراف إلى سلوك «أنثوي» من قبل أصحاب الأجساد «الذكورية» تهديدًا مباشرًا للأمن الأخلاقي الوطني. وبالتالي، غالبًا ما يواجه الرجل المثلي الذي يتصرف أو يبدو «أنثويًا» خطرًا أكثر عنفًا ومباشرًا على مستوى الشارع مقارنةً بالمرأة العابرة التي تنجح في «الإقناع» كمرأة متجانسة جنديًا. في نظر الدولة والمجتمع، قد تشغل المرأة العابرة «المُقنعة» دورًا ثنائيًا مؤقتًا، بينما يُنظر إلى «الرجل الأنثوي» على أنه فساد تخريبي لمعيار المغيرة الجنسية.

بالنسبة للنساء العابرات جنديًا، يخلق هذا «فجًا طبيًا وإداريًا» مميزًا. حتى لو حققن درجةً من الأمان من خلال «الإقناع» في الأماكن العامة، فهن يواجهن عنفًا إداريًا عندما تكشف وثائقهن الرسمية—التي لا يمكنهن تغييرها دون دليل كروموسومي على وجود «خطأ بيولوجي»—عن هويتهم. ينتج عن ذلك حالة من «المثاهة القانونية» و«الموت الاجتماعي» حيث يَكُنَّ مريثاتٍ جدًا للدولة أثناء التفاعلات الرسمية (في البنوك، نقاط التفتيش، أو المستشفيات) حتى لو كنَّ غير مريثاتٍ في الشارع. كما أشارت إحدى المستجيبات، فإن العقاب الاجتماعي على عدم الامتثال يكون فوريًا؛ كان يُنظر إليها كـ «كائنة فضائية» لمجرد أن شعرها ملوّن.

بالنسبة للرجال المثليين المتجانسين جنديًا، فإن أداء «الرجولة» هو «عمل شاق للنجاة». إن الحفاظ على هذه «الحياة المزدوجة» يؤدي إلى انفصال نفسي عميق و«انعدام الأمان الوجودي». وصف أحد المشاركين هذا التفتت الداخلي بأنه يعيش على «طيار آلي»، حيث تؤدي الحاجة لإخفاء الذات الحقيقية إلى «حياة مزيفة لا تستحق أن تُعاش». مع مرور الوقت، يصبح هذا الإنكار الذاتي منتشرًا لدرجة أن الأفراد «ينسون الأسباب التي تجعلهم يتعاطفون مع أنفسهم».

علاوةً على ذلك، لا يزال الرجال المثليون المتجانسين جنديًا المجموعة الرئيسية المُستهدفة من قبل الاعتقالات التي تقودها الدولة. بينما قد يتجنبون المضايقات في الشارع من خلال «الإقناع»، إلا أنهم عرضة جدًا «للمصيدة الرقمية». تستخدم شرطة الآداب الاصطياد الرقمي في تطبيقات المواعدة لصنع أدلة على «الفجور»، مما يعني أن الرجال الذين يبدو «آمنين» في الأماكن العامة هم الأكثر عرضة للسجن بمجرد أن يبحثوا عن التواصل عبر الإنترنت. هذا اليقظة المُفروطة المستمرة تخلق حالة نفسية سجنية حيث يكون الجمل الذهني هائلًا؛ كما عبر أحد الشباب: «كشخص مثلي يعيش في مصر، أفكر في مئات الأشياء قبل أن أغادر المنزل».

في النهاية، يُصوّر الخيار لجميع الشباب الكوريين/ات—بغض النظر عن قدرتهم/ن على المرور—كثنائي بلا وسط: «التعبير عن الذات وتحمل المخاطرة... أو أن تعيش حياةً مزيفة لا تستحق أن تعيشها حيث تتصرف كأنك روبوت». هذا الجو السائد من «الهجر الهيكلية» هو ما يدفع معدل محاولات الانتحار بنسبة ٥٦,٣٦٪ عبر العينة بأكملها، مما يُثبت أن لا الرؤية ولا الاختفاء يُوفّران طريقًا حقيقيًا للأمان ضمن حالة «المواطنة المشروطة».

السجن المنزلي: الاغتراب العائلي و«الصدقة المشروطة»

إن أنظمة الدعم غير موجودة فعليًا في جميع القطاعات للشباب الكوريين/ات في مصر، حيث غالبًا ما تكون وحدة الأسرة الموقع الرئيسي للتحكم بدلًا من كونها ملاذًا. كان متوسط الدرجة في دعم الأسرة ١,٢٣ من ١٠، وهو رقم يعكس المخاطر الشديدة المرتبطة بالظهور داخل المجال الداخلي. ونظرًا لأن ٨١,٨٢٪ من المشاركين/ات يعيشون/ن مع عائلاتهم/ن، فإن هذا الاعتماد المالي والمكاني يُحوّل المنزل إلى مؤسسة سجن حيث «العيش» مرادف «للاختباء». وبالتالي، لا يزال ٦٥,٨٤٪ من الشباب متكررين/ات تمامًا عن أوصيائهم/ن، حيث يرون/ين الإفصاح ليس كطريقٍ للتحرر، بل كخطرٍ أمني غير مقبول.

تصف الشهادات النوعية المنزل بأنه موقع للاغتراب العائلي العميق، حيث يؤدي الفضح غالبًا إلى الحبس المنزلي، مصادرة أجهزة التواصل، أو التدخلات الطبية «التصحيحية» القسرية. روى أحد المشاركين «هُدِّثُ بالنبذ أو الموت إذا علم والدي»، بينما وصف آخر الواقع المؤلم لتعرضه «للعلاج بالصدمات الكهربائية» من قبل عائلته «لعلاج» هويته. هذه الممارسات، إلى جانب رواياتٍ عن آباء «حاولوا قتلي مرتين لكوني عابراً»، تُشكّل انتهاكاتٍ جسيمة لاتفاقية مناهضة التعذيب (CAT). حتى عندما لا يكون العنف جسديًا، غالبًا ما يُعبّر عنه من خلال عدائية لفظية شديدة؛ تذكّرت إحدى المشاركات أن والدتها تمنّت الموت لثنائي من المثليات على التلفزيون الرائج، وهو حدث لا يزال ذكرى صادمةً جوهريّة.

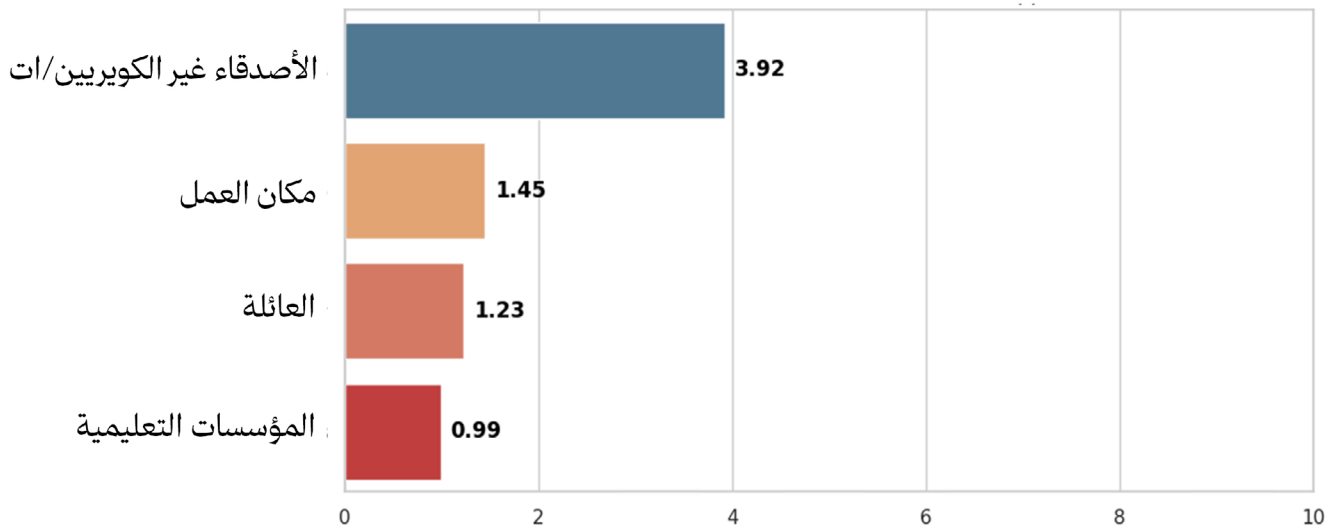
إن الطبيعة السجنية للمنزل هي الأكثر فتكًا للفئة العمرية من ١٣ إلى ١٥ عامًا، حيث أبلغوا/ن عن أدنى تقييمات الصحة النفسية وأعلى مستويات مخاوف السلامة في العينة. مع عدم وجود أي وكالة اقتصادية واعتماد مالي كامل على أوصيائهم/ن، يُحتَجَز هؤلاء الشباب في بيئة «الاغتراب العائلي» حيث قام التوجيه رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٤ بتسليح آباءهم/ن فعليًا كعملاء للدولة. بالنسبة لهذه المجموعة، المنزل ليس ملاذًا، بل موقعًا رئيسيًا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الطب القسري «التصحيحي» والتهديد المستمر «بالكشف» من قبل نظام مُصمَّم لمراقبة هوياتهم/ن المتطوّرة.

خارج المنزل، غالبًا ما يتضح أن مجموعات الزملاء التي يُفترض أنها «آمنة» كمجرد «صداقة مشروطة». فقط ٦١,٤١٪ من الشباب يُفصحون/ن عن أنفسهم/ن حتى لأقلية صغيرة من الأصدقاء غير الكوريين/ات، ومتوسط تقييم الدعم من هؤلاء الأقران هو ٣,٩٢ من أصل ١٠. تُظهر هشاشة هذه الروابط من خلال المشاركين/ات الذين أفادوا/ن بأنهم فقدوا/ن «صداقات» فور الإفصاح. وصف أحد المشاركين/ات أن «صديق مُقرب» منذ سنواتٍ عديدة قطع علاقته بعد الإفصاح عن هويته، قائلاً: «نحن لم نعد أصدقاء، ظننت أنك رجل»، وهي تجربة أدت إلى عامين من الاكتئاب السريري الشديد. هذا النقص في الدعم الموثوق من الأقران يُعزّز حالة «عدم الأمان الوجودي»، حيث يشعر الشباب أنهم مضطرون/ن باستمرارٍ لأداء هوية زائفةٍ للحفاظ على روابطهم/ن الاجتماعية المتبقية، مما يؤدي إلى معدلاتٍ عاليةٍ من إيذاء النفس والانتحار التي لوحظت عبر العينة.

الفشل المؤسسي: التعليم و«فخ الظهور الطبي»

إن أنظمة الدعم المؤسسية، التي من المُفترض نظرياً أن تكون حاجزاً وقائياً، أصبحت بدلاً من ذلك مواقع رئيسيةً للتحكم والصدمات للشباب الكوريين/ات في مصر. تم تقييم الدعم في المدارس والجامعات بتقييم ذريع قدره ٠,٩٩ من ١٠، وهو أدنى الأركان الاجتماعية التي تم قياسها. واتباع توجيه وزارة التعليم رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٤، الذي يهدف إلى مكافحة «الأفكار المنحرفة»، تمكنت المؤسسات التعليمية من تأسيس رقابة التعبير الجندري بشكلٍ فعال. غالبًا ما يُبرّر المسؤولون/ات الإجراءات التأديبية المتطرفة، بما في ذلك الطرد، من خلال مراقبة الاتصالات الرقمية الخاصة أو استهداف الانحرافات الشكلية الطفيفة. بالنسبة للعديد من الطلاب، تعرف البيئة التعليمية بالتجريد من الإنسانية؛ أشارت إحدى المشاركات إلى أن التعرض للمضايقة من قبل الأقران والموظفين/ات كان «تجربةً منتظمة»، مضيفةً: «الناس هنا لا ينظرون إلي كشخص... ينظرون إلي كما لو كنت كائنَةً فضائيةً... فقط لأن شعري ملون». روى مشارك آخر تعرضه للسخرية والاستجواب حول هويته الجندرية من قبل مراقبي الامتحانات، موضّحاً كيف تصبح بيئة الجامعة مساحةً معاديةً خلال لحظات الحياة الحرجة.

هيكل الموت الاجتماعي: تقييمات الدعم المؤسسي



متوسط تقييم الدعم (٠ = لا دعم، ١٠ = دعم كامل)

الشكل ٤: هيكل الموت الاجتماعي: تقييمات الدعم المؤسسي.

يقارن هذا المقياس متوسط درجات الدعم (١٠-٠) عبر الأركان الاجتماعية الرئيسية. يُبرز التقرير أن الدعم شبه معدوم في المؤسسات التعليمية (٠,٩٩) والأسر (١,٢٣)، مما يترك الشباب مع القليل جداً من وسائل الحماية المؤسسية.

يمتد هذا التخلي الهيكلي إلى قطاع الرعاية الصحية، مما يخلق ما يمكن تسميته «فخ الظهور الطبي». بينما تم تقييم إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة النفسية بـ ٦٧ ر ٣ من ١٠، فإن العقبة ليست فقط في توفر المرافق، بل في غياب المرافق الآمنة تمامًا. يُبلغ الشباب العابرون/ات جندريًا وغير الممثلون/ات جندريًا عن أقل نسبة وصولٍ لأنهم/ن يخشون/ين أن يقوم الممارسون/ات الطبيون/ات بالإبلاغ عنهم/ن للسلطات أو محاولة العلاج «التصحيحي» القسري. غالبًا ما يعمل نظام الرعاية الصحية كطبقةٍ ثانويةٍ من العقاب؛ شارك أحد المشاركين بحته المُرهق عن المساعدة، قائلاً: «إيجاد حتى الأطباء النفسيين... معظمهم غير جيد».

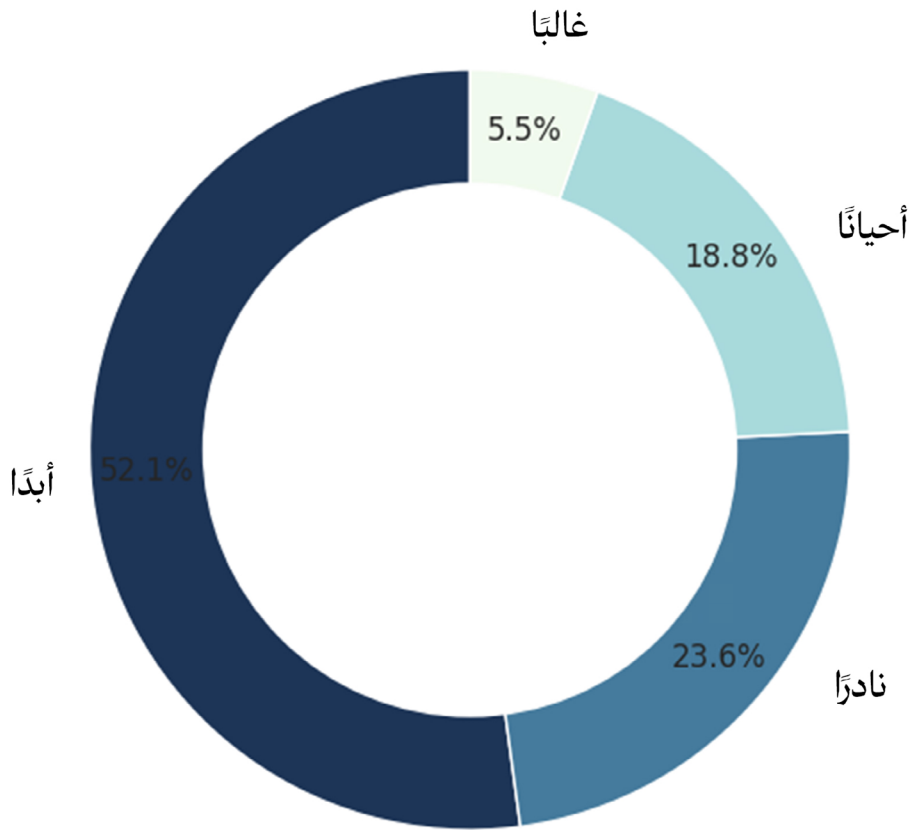
هذا الخوف مُبرّر، إذ أن المادة ٤٣ من مدونة أخلاقيات النقابة الطبية المصرية تحظر فعليًا عمليات «تغيير الجنس»، وتسمح فقط «بتصحيح الجنس» لحالات بينية الجنس. هذا الإطار القانوني والأخلاقي يجبر الشباب العابرين/ات جندريًا على الدخول إلى سوقٍ طبيٍّ «سريٍّ» خطيرٍ ويُعرّضهم/ن لاستجاباتٍ أخلاقيةٍ في المستشفيات العامة. إن تطبيع العلاج التحويلي—بما في ذلك العار الديني، الحبس الجسدي، وعلاجات «التنفير» مثل الصدمات الكهربائية—يزيد من تعقيد الأزمة، حيث يعتبر الشباب العنف الطبي كفشلٍ أخلاقي شخصي. بالنسبة للشباب المصريين/ات الكوريين/ات، فإن العالم المؤسسي ليس شبكة أمان، بل هو «فخ» حيث تُقابل أي محاولة للحصول على التعليم أو الصحة بتهديد «الموت الاجتماعي» أو الأذى الجسدي. لخص أحد المشاركين/ات اليأس الناتج بشكلٍ مؤثّر، مشيرًا إلى أن سماع قصص أولئك الذين لم يستطيعوا/ن تحمل هذا الضغط المؤسسي يدفعهم/ن للتفكير في «اتباعهم/ن».

الطبقة و«أزمة التوعية»

أصبحت السلامة سلعةً فاخرةً مُقسّمةً حسب الطبقة في «الجمهورية الجديدة». بينما قد يتمكن الشباب من خلفيات اجتماعية واقتصادية أعلى أحيانًا من الوصول إلى «الأمان المُسوّر» في السيارات الخاصة أو المدارس الدولية، يعتمد شباب الطبقة العاملة على وسائل النقل العام والإسكان غير الرسمي، مما يجعلهم/ن الأهداف الرئيسية لشرطة الشوارع والاصطياد الرقمي. وقد خلقت هذه الهشاشة المادية أزمةً عميقةً في «التواصل»، حيث أفاد ١٢ ر ٥٢٪ من المشاركين/ات بأنهم/ن لم يشاركوا/ن أبدًا في فعاليات المجتمع الكوري. هذا العزل الجسدي والرقمي ينعكس في شعورٍ نفسيٍّ هشٍّ بالانتماء، حيث بلغ متوسطه ٩٣ ر ٤ من ١٠ عبر العينة بأكملها.

تكشف البيانات أن المجتمع نفسه غالبًا ما يُنظر إليه كموقع ثانوي للاستبعاد بدلًا من كونه ملاذًا. غالبًا ما تصف الشهادات النوعية المجتمع بأنه «منغلق»، نخبيوي، وتطغى عليه التسلسلات الطبقيّة. أوضح أحد المشاركين/ات الضغط للائتمثال لمعايير ثقافية فرعية مُحَدّدة، قائلاً: «أشعر أن المجتمع هنا غير شاملٍ ويريد أن يكون الجميع في صناديق بطريقةٍ أو بأخرى ليتم قبولهم/ن بالكامل... سواء كان ذلك مرتبطًا باهتماماتك أو بكيفية تعبيرك عن نفسك في ملابسك ومظهرك». أشار مشارك آخر إلى عبء هذه التوقعات الداخلية، قائلاً: «كنت أعتقد أنه بمجرد أن انضمت إلى المجتمع... كل الضغوط كانت تتبخر، لكنني وجدت أن هذه الضغوط تتضاعف عشرة مراتٍ بعد أن اختلطت بالمجتمع».

المشاركة في فعاليات المجتمع الكويتي



الشكل ٥: المشاركة في فعاليات المجتمع الكويتي.

يُوضّح الرسم الدائري هذا نجاح المراقبة الحكومية والحوافز الداخلية للمجتمع. أكثر من نصف المجتمع (٥٢,١٢٪) منفصلون/ات تمامًا عن الأحداث الكويتية، ويرجع ذلك أساسًا إلى مخاوف أمنية بشأن «المصيدة الرقمية» والتصورات عن المجتمع كإقصائي أو «منغلق».

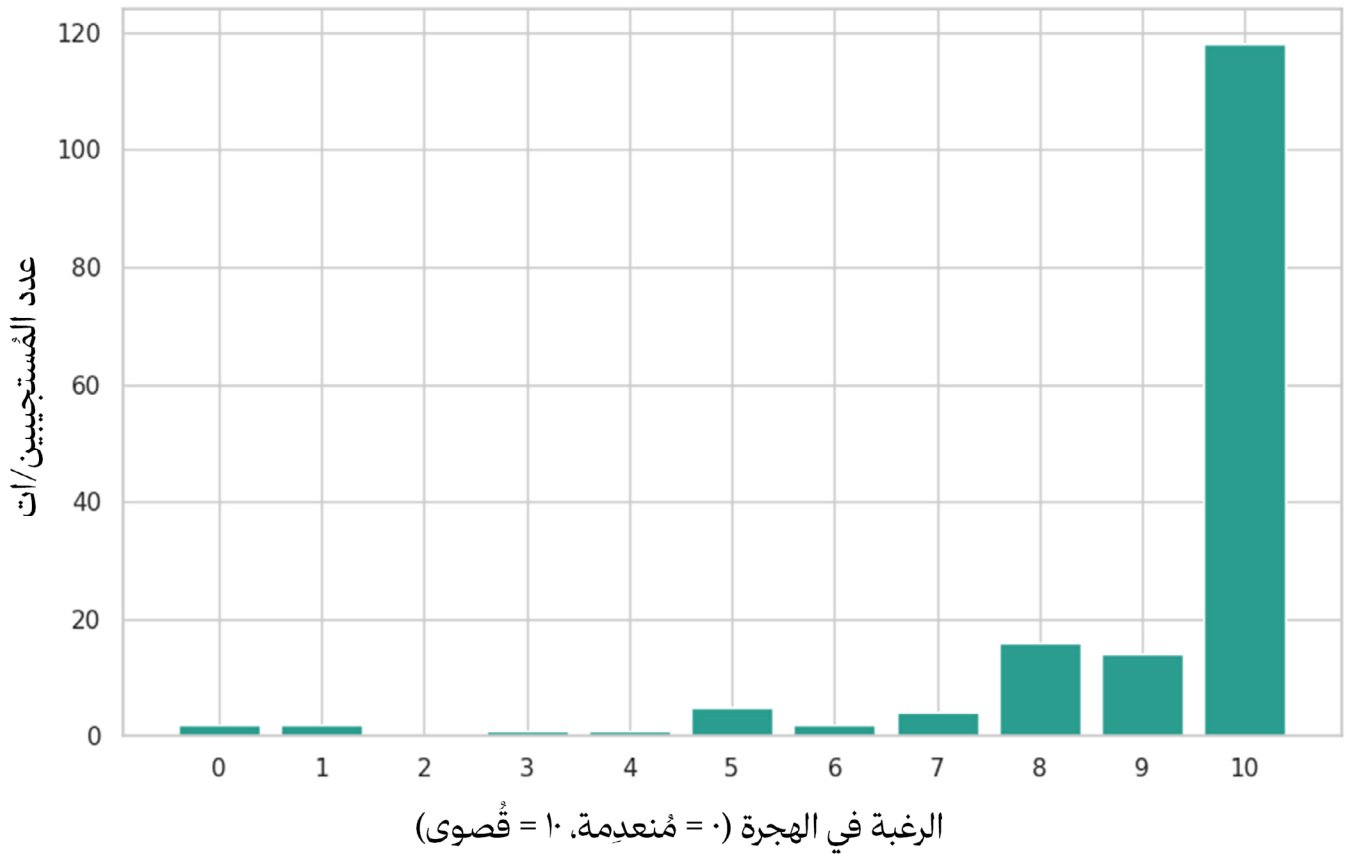
هذا الشعور بالاغتراب يكون حادًا بشكل خاص لدى الشباب ذوي/ات الاختلاف العصبي والضعف الاقتصادي. أشار أحد المشاركين إلى أن المجتمع أصبح «غير ودود مع الاختلاف العصبي على الإطلاق»، مما يجعل محاولات إيجاد أصدقاء أو شركاء تبدو «عبثًا» مرهقًا. إن غياب نظام دعم متماسك يترك الكثيرين/ات في حالة عزلة تامة؛ وصف أحد المشاركين/ات وضعهم/ن بأنه «في فراغ»، بينما شارك آخر بشكل مؤثر عواقب البحث عن مجتمع: «قطعت حياتي عن الجميع خارج المجتمع لأنني ظننت أنني لن أحتاج إلى أحدٍ آخر إذا وجدت ناسي... لذا أجد نفسي الآن في منطقة سيئة ولا أعرف كيف أنتمي إلى أي مكان في المجتمع».

تُظهر التحليلات الكمية أن هذا «الفراغ» يكون أشد بالنسبة لأولئك في المناطق الريفية والعاطلين/ات عن العمل، الذين أبلغوا/ن عن أدنى مستويات الانتماء. بالنسبة لهؤلاء الأفراد، يؤدي مزيج اضطهاد الدولة، الرفض العائلي، والاستبعاد المجتمعي إلى إغلاق كامل للدعم الاجتماعي، مما يُعزّز السعي نحو «الهجرة للبقاء» كطريق وحيد متبقي لحياة حقيقية.

الهجرة كالأفق الوحيد

يُتّوَج التأثير التراكمي للمحو المنهجي، الخيانة المؤسسية، و«فخ الظهور» في دافع فريد وقوي للخروج بين الشباب الكويتيين/ات المصريين/ات. بالنسبة لهذه الفئة السكانية، لم تعد الأمة تُتصوّر كموقع للانتماء المُحتمل أو البناء المستقبلي؛ لقد تحولت إلى موقع «الموت المُعلّق» حيث تُشكّل الدولة، الأسرة، والنظام التعليمي «نظام سجن». يتم قياس هذا الاغتراب العميق بالرغبة في الهجرة التي بلغت في المتوسط ٩١٤ من ١٠، حيث قيم ٧١,٥٪ من المشاركين/ات رغبتهم/ن في المغادرة بأنها ١٠/١٠ نهائية.

الهجرة للنجاة: الأفق الوحيد



الشكل ٦: الهجرة للنجاة: الأفق الوحيد

يُظهر منحنى التوزيع هذا انحرافاً كبيراً نحو أعلى درجة ممكنة. ويشير إلى أن الغالبية العظمى من الشباب الكوريين/ات يرون/ين مغادرة البلاد ليس كبحثٍ عن فرصٍ اقتصادية، بل كالطريق الوحيد العملي إلى الأمان الجسدي والوجود الحقيقي — وهي ظاهرة تُسمَّى «بالهجرة للنجاة». هذا الدافع للمغادرة مدفوع باعتقادٍ بأنه «لا يوجد وسطٌ بين حياةٍ مزيفةٍ أو تعريض الحياة للخطر» داخل حدود مصر. كما أوضح أحد المستجيبين، الواقع الحالي لا يُوفّر مجالاً للخيار الثالث: «أنا أتساءل باستمرار... هل ينطبق هذا عليّ بأي شكلٍ أم لا... لا يوجد منطقة وسطى... إما أن تُعبّر عن نفسك وتخطّط أو أن تعيش حياةً مزيفةً تتصرف فيها كأنك روبات». بالنسبة للكثيرين/ات، فإن مخاطرة الهجرة — رغم مخاطر العنصرية والنزوح المعروفة — هي الخيار العقلاني الوحيد مقارنةً «بالمواطنة المشروطة» المُقدّمة في الوطن. أشار أحد المشاركين/ات من صعيد مصر إلى غياب البدائل المحلية، مشيراً إلى أن «القول هنا لن يكون كافياً» لوصف صعوبة البقاء.

في النهاية، تشير البيانات إلى أن الشباب الكوريين/ات محاصرون/ات في حالة «انتظار»، غير قادرين/ات على تحقيق علامات البلوغ بسبب الأزمة الاقتصادية، وغير قادرين/ات على تحقيق الأمان بسبب اضطهاد الدولة. في هذا السياق، تظهر الهجرة كأفقٍ وحيدٍ للأمل. كما توضح قصص من غادروا/ن بالفعل، رغم أن الطريق مليء بصدماته الخاصة، إلا أنه يبقى المكان الوحيد المُتصوّر حيث يُمكن أن يملأ «فراغ» الوجود المصري بحياةٍ تستحق العيش. إن الإجماع الساحق بين المشاركين/ات هو رفض حياةٍ تُعاش في الظلال: «لا أريد أن أقضي حياتي أعيش في الظل هكذا... أخفي نصف شخصيتي». بالنسبة للشباب المصريين/ات الكوريين/ات، لا يتخيّل المستقبل داخل الأمة؛ ولا يتخيّل إلا في أماكن أخرى.

الخاتمة: تركيب حالة الطوارئ
من صنع الإنسان

تُحدّد نتائج هذا التقرير أكثر من مجرد أزمةٍ صحيةٍ عامة؛ بل ترسم خريطةً للتكوين المُتعمّد لنظام سجنٍ مُصمّم لجعل الوجود الكويري مستحيلًا داخل حدود مصر. من خلال ربط الصدمة النفسية والاجتماعية للفرد بالإخفاقات الهيكلية للدولة، يظهر مسار واضح: من «فخ الظهور» في الشارع إلى «السجن المنزلي»، ينتقل الشباب الكويريون/ات في مشهدٍ حيث تم استخدام كل ركنٍ من أركان المجتمع — الأسرة، المدرسة، الرعاية الصحية، والقانون — ضدهم/ن. هذا ليس فشلًا من النظام؛ إنه نظام يعمل بكفاءةٍ قاتلة.

إن معدل محاولات الانتحار الموهول البالغ ٣٦,٥٦٪ المُوثّق في هذه الدراسة هو المقياس النهائي لهذا المسح المنهجي. إنها استجابة عقلانية، وإن كانت مأساوية، لواقع استعمرت فيه الدولة حتى المجالات الخاصة للحياة من خلال «مصيصة رقمية» ومراقبة داخلية. تُثبت البيانات أنه بالنسبة للشباب المصريين/ات الكويريين/ات، لا يوجد مكان «آمن» حقًا. المنزل هو موقع للاغتصاب العائلي والتعذيب المُحتمل؛ تُعد المدرسة موقعًا للتحكم المؤسسي؛ والعالم الرقمي حقل ألغام من احتمالات الاضطهاد. هذا يخلق حالة «الموت المعلق»، حيث يُجبر الشباب على الاختيار بين «حياة مزيفة» من التمثيل الشاق — أي العمل النفسي الشاق للإقناع — أو «خطر الحياة» الذي يأتي مع التعبير الأصيل. هذا الاختيار مجرد وهم؛ كلا المسارين يؤديان إلى احتجاز الذات.

تُسلط «أزمة الوصول» والشعور العميق بالعزلة الذي أبلغ عنه أكثر من نصف المشاركين/ات الضوء على نجاح تكتيكات الدولة في تفكيك المجتمع. عندما تُصبح السلامة سلعة رفاهية لا يمكن الوصول إليها إلا لأولئك الذين لديهم/ن امتياز طبقي، يُترك غالبية الشباب الكويريين/ات «في فراغ»، منفصلين/ات عن شبكات الدعم نفسها التي قد تُوفّر حاجزًا ضد الأفكار الانتحارية. هذا العزل ليس صدفة؛ بل هو نتيجة هيكلية لنظام يستخدم «المواطنة المشروطة» لضمان أن من ينحرف عن المعايير المُغيّرة يُجرّد من حقه في المستقبل. لقد صنعت الدولة وحدة عميقة لدرجة أنها أصبحت شكلاً من أشكال الإعدام النفسي.

علاوةً على ذلك، تكشف البيانات عن «فخ الظهور الطبي» الذي يُحوّل العلاج إلى خطر. مع درجة دعم تبلغ ٩٩,٠ من ١٠ في المؤسسات التعليمية والطبية، يُجبر الشباب على التنقل في نظام رعاية صحية يرى هويتهم/ن كمرضٍ يجب «علاجه» من خلال ممارسات التحويل مثل العلاج بالصددمات الكهربائية. هذا الخيانة المؤسسية تضمن أن الأماكن التي كانت مخصصة لتقديم الملاذ تُسهّل بدلاً من ذلك «الموت الاجتماعي». بالنسبة للكثيرين/ات، يتضاعف ثقل هذه الخيانة بسبب أزمة اقتصادية تعمل «كقفصٍ داخل قفص»، مما يجعل الهروب — سواءً داخلًا أو خارجيًا — أمرًا ماليًا مستحيلًا.

في النهاية، تُشكّل الرغبة بنسبة ١٤,٩/١٠ في الهجرة الرافضة النهائي والمطلق لهذا الواقع السجني. بالنسبة لـ ٧١,٥٪ الذين قيموا/ن رغبتهم/ن في المغادرة بأنها ١٠/١٠، فإن الهجرة ليست خيارًا طموحًا لتحقيق مكاسب اقتصادية، بل هي فعل يائس من «الهجرة للبقاء». إنها الأفق الوحيد الذي يمكنهم/ن فيه تخيل نسخة من أنفسهم/ن ليست مُجرّاة، مخفية، أو تحت تهديدٍ دائمٍ بالتصفية الجسدية والاجتماعية. يعمل هذا التقرير كتحذيرٍ نهائي؛ فبدون تفكيك جذري للأطر القانونية والمؤسسية — مثل التوجيه رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٤ وقوانين «الزبيلة» المُنتشرة — التي تدعم هذا الموت الاجتماعي، ستستمر مصر في فقدان جيلٍ كاملٍ بسبب مأساويتي الخروج والتدمير الذاتي. تقوم الأمة حاليًا بتصدير مواطنيها لإنقاذ أرواحهم/ن، تاركةً وراءها صمتًا مخيفًا بقدر ما هو من صنع الإنسان.

التوصيات: تفكيك النظام البيئي السجني

تهدف الإجراءات التالية إلى تحويل «الموت الاجتماعي» إلى مشهدٍ من الأمان والاستصلاح الراديكاليين. هنا تتحول هذه الأنظمة من الأوامر القانونية للدولة إلى بناء هيكلٍ مجتمعيٍّ مستقلٍّ قائمٍ على البقاء.

الإصلاحات التشريعية والتنفيذية الفورية

يجب على الدولة المصرية أن تعترف بأن نهجها الحالي «الأمن أولاً» يخلق حالة طوارئٍ نفسيةً واجتماعيةً من صنع الإنسان.

- إلغاء «المصيدة الرقمية»: إلغاء أو إصلاح المادة ٢٥ من قانون الجرائم الإلكترونية (القانون ٢٠١٨/١٧٥) والقانون رقم ١٠ لعام ١٩٦١ فوراً. هذه القوانين هي حالياً الأدوات الأساسية للاحتيال الرقمي، حيث تُستخدم المحادثات الخاصة والمواد الصحية كسلاحٍ يعمل كدليلٍ مُلقًى على «الفجور».
- إلغاء التوجيه رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٤: يجب على وزارة التعليم سحب هذا التفويض فوراً الذي يُشكّل رقابة التعبير الجندري في المدارس بشكلٍ مؤسسي. بدلاً من المراقبة، يجب على الوزارة تنفيذ سياساتٍ لمكافحة التنمر تحمي الطلاب من التحرش بناءً على ميولهم/ن الجنسية الظاهرية.
- وقف التعذيب الجنائي: حظر ممارسة الفحص الشرجي والعذرية القسريين فوراً. وقد حددت الأمم المتحدة والمفوضية الأفريقية هذه الممارسات كأشكالٍ من المعاملة القاسية، اللاإنسانية، والمُهينة التي تنتهك اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT).
- فصل الأمن عن الرعاية الصحية: التأكد من أن سرية المريض/ة مُطلَقة. يجب ألا تُشارك السجلات الطبية أبداً مع وكالات الأمن، ويجب حماية الأطباء من الملاحقة القضائية لتقديمهم/ن الرعاية للأفراد من مجتمع الميم عيين والعابرين/ات جندرياً.

الإصلاح الطبي و«بديل القطاع الخاص»

لتجاوز «فخ الظهور الطبي» للمؤسسات الحكومية، يجب أن يتم تحويل التمويل والسياسات نحو بناء هيكلٍ صحيٍّ آمنٍ وموازي.

- زيادة التمويل للمبادرات الخاصة المُتقبّلة للكويرية: يجب على المتبرعين/ات والحلفاء الدوليين/ات تمويل العيادات الصحية الخاصة والممارسات الفردية التي يقودها أطباء وحلفاء مُتقبّلين/ات للكويرية. يجب أن يغطي هذا التمويل «صندوق نقدي طبي» للشباب ذوي/ات الدخل المنخفض للوصول إلى رعاية الصحة النفسية غير الحكومية وخدمات تأكيد الهوية الجندرية.
- إصلاح قانون نقابة الطب: استبدال الثنائية الحالية «لتصحيح الجنس» في المادة ٤٣ بإطارٍ طبيٍّ قائمٍ على الموافقة المستنيرة، مما يسمح للأفراد العابرين/ات جندرياً بالحصول على الرعاية الصحية بناءً على التقرير المصيري الذاتي بدلاً من التدقيق الديني أو الجنائي.
- جعل التدريب على مكافحة العلاج التحويلي رسمياً: يجب على الجمعيات الطبية المهنية منح الاعتماد فقط للممارسين/ات الذين يرفضون/ن العلاج التحويلي صراحة.
- وضع «بروتوكول المرور الآمن الطبي»: يجب على المجتمع المدني العمل مع المهنيين/ات الطبيين/ات المُتخالفين/ات لتطوير شبكةٍ لامركزيةٍ من الأطباء المؤثّقين/ات الذين يوافقون/ن على تقديم الرعاية دون تسجيل ملاحظاتٍ «أخلاقية» أو «منحرفة» في السجلات الطبية الرسمية التي تُشرف عليها الدولة. هذا البروتوكول ضروري لتجاوز «فخ الظهور الطبي» وضمان ألا يؤدي البحث عن رعايةٍ صحيةٍ نفسيةٍ أو جسديةٍ منقذةٍ للحياة إلى أثرٍ ورقيٍّ مُعتمدٍ من الدولة يمكن استخدامه في الاضطهاد المستقبلي.

الاستعراض الدوري الشامل والمسائلة الدولية (٢٠٢٥-٢٠٢٦)

مع دخول مصر دورتها الرابعة للاستعراض الدوري الشامل (UPR)، يجب على أصحاب المصلحة الدوليين الانتقال من الخطاب إلى المطالب المادية.

- قبول توصيات الميول الجنسية، الهوية والتعبير الجندري، والخصائص الجنسية (SOGIESC): يجب على الدول الأعضاء الضغط على مصر «لقبول وتنفيذ» التوصيات التي تستهدف تحديدًا إلغاء القانون ١٠/١٩٦١. يجب أن يُقابَل أي «رفض» أو «إحاطة علمًا» لهذه النقاط من قبل الوفد المصري بتدقيقٍ دبلوماسيٍّ وماليٍّ مشروط.

- إصلاح معايير «الظهور» الخاصة باللجوء: يجب على وكالات اللاجئين/ات الدولية التخلي عن «الإقناع» أو «إخفاء الهوية» كمقياسٍ للسلامة. يجب منح اللجوء بناءً على الخطر البنيوي «للموت الاجتماعي» —فالياناث تُثبت أن الحياة التي تُعاش في قفصٍ سري قاتلة نفسيًا.
- شروط حقوق الإنسان للمساعدات: ربط الدعم المالي الدولي (مثل مُعدّات مساعدة الهجرة من الاتحاد الأوروبي) بتحسيناتٍ قابلةٍ للقياس، وبشكلٍ خاصٍ وقف الاصطياد الرقمي وإطلاق سراح الأفراد المُحتجزين/ات بتهمةٍ «بالفجور».

إلغاء مركزية المجتمع المدني ورعاية المجتمع

في مناخٍ من الفشل المؤسسي التام، يجب على المجتمع بناء هيكله الخاص للبقاء يتجاوز الثقافات الفرعية النخبوية للمدن الكبرى.

- المساعدة المُتبادلة اللامركزية والإسكان الطارئ: إنشاء صندوقٍ وطني للإسكان الطارئ لمساعدة شباب الطبقة العاملة والريفية على الهروب من «السجن المنزلي». الاستقلال الاقتصادي هو الدرع الأساسي ضد العلاجات «التصحيحية» المحلية و«الاغتراب العائلي».
- سد «فراغ» العزلة: يجب على منظمات المجتمع المدني إعطاء الأولوية للتواصل مع ١٢,٥٢٪ من المجتمع المُنعزل حاليًا عن الدعم. وهذا يتطلب نقل الموارد بعيدًا عن العاصمة إلى المناطق الريفية وصعيد مصر لإنشاء ملاجئٍ آمنةٍ محليةٍ تحت الأرض.
- بناء المساحات الشاملة: يجب على جهود المجتمع خلق مساحاتٍ صديقةٍ للاختلاف العصبي وشاملةٍ للطبقات. يجب أن تُوفّر هذه «الفصول الدراسية المتوازنة» الأدوات التعليمية الجنسية والنفسية التي يرفضها نظام التعليم المُعتمد من الدولة.
- الدفاع الرقمي كقاعدة: يجب أن يكون تدريب الأمن الرقمي مؤسسيًا كمهارة بقاءٍ أساسية. يجب تمكين الشباب من الإفلات من «المصيدة الرقمية» مع الحفاظ على الاتصالات الإلكترونية التي تُعد شريان الحياة الاجتماعي الوحيد لهم/ن.

النظرة النهائية: تكلفة الصمت

إن الرغبة في الهجرة بنسبة ١٠/٩١٤ المُسجّلة في هذه الدراسة هي مؤشر نهائي. إذا تم تجاهل هذه التوصيات، ستواصل الدولة المصرية تصدير مواطنيها الأكثر ضعفًا وإبداعًا لإنقاذ حياتهم/ن، تاركَةً وراءها أمةً فارغةً بسبب غياب شبابها. إن البقاء على قيد الحياة لا بد من ألا يكون رفاهية؛ إنه الأساس لأي مجتمعٍ يدّعي تقدير كرامة الإنسان.

المراجع

أسعد، ر.، وكرافت، س. (٢٠١٥). هيكل وتطور التوظيف في مصر: ١٩٩٨-٢٠١٢. دار نشر جامعة أكسفورد.

معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية. (٢٠٢٥). المُواطنة المشروطة والدولة السجنية: البيانات الأولية والشهادات النوعية.

درج. (٢٠٢٢). هيئة مدرسة أبوية تطرد طالبًا مصريًا بعد اتهامه بالمثلية الجنسية.

نورالله، ن. (٢٠٢٥). تهميش منهجي: دراسة كمية حول وصول العابرين/ات جندريًا إلى الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، والمكانية في مصر. معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية.

ريغوت، أ. (٢٠٢٢). مسارح الجرائم الرقمية: دور الأدلة الرقمية في اضطهاد أفراد مجتمع الميم عين في مصر، لبنان، وتونس. مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع في جامعة هارفارد.

سينجرمان، د. (٢٠٠٧). الضرورات الاقتصادية للزواج: الممارسات والهويات الناشئة بين الشباب في الشرق الأوسط. مبادرة شباب الشرق الأوسط.

ويليامز، م. م. (٢٠٢٣). العلاج التحويلي على أطفال مجتمع الميم عين كنوعٍ من التعذيب وحقوق الطفل. مجلة الجندر، العرق، والعدالة.

البنك الدولي. (٢٠٢٤). مراقبة الاقتصاد المصري: مواكبة الأزمة. مجموعة البنك الدولي.

مبادرة الإصلاح العربي. (٢٠٢٢). أصوات غير أخلاقية، أجساد غير أخلاقية: إلى أي مدى يمكن أن تُصبح الأجساد الكويرية المصرية مرئية؟

أسعد، ر.، وكرافت، س. (٢٠١٥). هيكل وتطور التوظيف في مصر: ١٩٩٨-٢٠١٢. دار نشر جامعة أكسفورد.

أطيف. (٢٠٢٤). وجوه مختلفة، عنف واحد: حملة ضد العلاج التحويلي في مصر.

CAPMAS. (٢٠٢٥). استطلاع فصلي لقوة العمل. الوكالة المركزية للتعبة العامة والإحصاءات.

درج. (٢٠٢٢). هيئة مدرسة أبوية تطرد طالبًا مصريًا بعد اتهامه بالمثلية الجنسية.

دهيلون، ن.، ويوسف، ت. (٢٠٠٩). جيل في انتظار: الوعد غير المُحقق للشباب في الشرق الأوسط. دار نشر مؤسسة بروكينغز.

حمزاوي، م. (٢٠١٧). جمهورية مصر السلطوية الجديدة. المركز العربي، واشنطن العاصمة.

نورالله، ن. (٢٠٢٥). تهميش منهجي: دراسة كمية حول وصول العابرين/ات جندريًا إلى الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، والمكانية في مصر. معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية.

ريغوت، أ. (٢٠٢٢). مسارح الجرائم الرقمية: دور الأدلة الرقمية في اضطهاد أفراد مجتمع الميم عين في مصر، لبنان، وتونس. مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع في جامعة هارفارد.

سينجرمان، د. (٢٠٠٧). الضرورات الاقتصادية للزواج: الممارسات والهويات الناشئة بين الشباب في الشرق الأوسط. مبادرة شباب الشرق الأوسط.

ويليامز، م. م. (٢٠٢٣). العلاج التحويلي على أطفال مجتمع الميم عين كنوعٍ من التعذيب وحقوق الطفل. مجلة الجندر، العرق، والعدالة.

البنك الدولي. (٢٠٢٤). مراقبة الاقتصاد المصري: مواكبة الأزمة. مجموعة البنك الدولي.

نورالله، ن. (٢٠٢٥). تهميش منهجي: دراسة كمية حول وصول العابرين/ات جنديًا إلى الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، والمكانية في مصر. معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية.

ريغوت، أ. (٢٠٢٢). مسارح الجرائم الرقمية: دور الأدلة الرقمية في اضطهاد أفراد مجتمع الميم عين في مصر، لبنان، وتونس. مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع في جامعة هارفارد.

Strunk، ك.ك. (٢٠٢٤). QuantQueer: تجديد الأساليب الكمية من خلال التقاليد النظرية النقدية والكويرية. [نسخة غير منشورة].

تايلور، ج.، ودواير، أ. (٢٠١٥). الميول الجنسية والحساسيات: جعل أخلاقيات الأبحاث للشباب في المجال أكثر تقبلاً للكويرية. Ashgate.

القاهرة ٥٢
للمركز القانوني
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

هيكل الموت الاجتماعي

دراسة كمية عن التواجد المُتزعج للشباب الكوريين/ات في
"الجمهورية الجديدة" في مصر